في ختام اعماله بالرباط

منتدى المستقبل يؤكد ضرورة انبثاق الاصلاح في الشرق الاوسط من الداخل

■ الرباط/ وكالات

تبنى منتدى المستقبل أمس في الرباط قراراً يدعو إلى اعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في العالم العربي، لكنه شدد على الحرية المتروكة لكل دولة على حدة لكي تأخذ بالإصلاحات وفق أوضاعها.

وقد تبنى وزراء الخارجية والمال لحوالي عشرين دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينها اليمن مع نظرائهم في مجموعة الثماني وثيقة تؤكد على التحديات المشتركة التي يواجهونها والحاجة إلى الرد عليها بشكل شامل عن طريق الحوار والتعاون.

وجدد المشاركون في قرار اعتمد أمس التزامهم بتعزيز قواعد الديمقراطية والتنسيق والتعاون في المنطقة والتوسيع في إطار المشاركة في الحياة السياسية وفي الشئون العامة.

وأبدت البلدان المشاركة في المنتدى حرصها على المساواة بين المواطنين بمن فيهم النساء واعتماد نظام قضائي مستقل.

كما شدد المشاركون على أن التنمية السياسية عملية متواصلة ومطلب لا يمكن تلبيته إلا من قبل البلدان المعنية نفسها وعلى أن الإصلاحات يجب أن تتم في إطار السيادة لكل دولة وفق ما جاء في البيان الختامي.

وأكد البيان أيضاً على أن الإصلاحات يجب أن تتم في إطار احترام حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة واحترام الحريات العامة.

وقال البيان إن المشاركين يشجعون الحكومة العراقية على مواصلة العملية السياسية بتنظيم انتخابات عامة قبل نهاية يناير ٢٠٠٥م طبقاً للأجندة التي وضعها مجلس الأمن الدولي.

وعبر عن دعم الدول المشاركة لتنظيم انتخابات حرة وشفافة في الأراضي الفلسطينية، وطالب الدولة العبرية بالالتزام بما تعهدت به من تسهيل إجراء هذه الانتخابات.

من جانبه أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أمس أنه يؤيد قيام شراكة بين الشرق الأوسط وبلدان مجموعة الثماني شرط أن يكون ذلك على قدم المساواة.

وقال عمرو موسى خلال افتتاح المنتدى أمس: نعم، نحن شركاء لكن يجب أن نكون على قدم المساواة وبأهداف واضحة.

وتساءل موسى كيف تنجح هذه الشراكة في حين يتهم أحد أطرافها بالإرهاب، مضيفاً أن التطرف والمتطرفين موجودون في كافة بلدان العالم.

ودعا موسى المشاركين في المنتدى إلى سحب الاتهامات الموجهة للإسلام كديانة وثقافة.

وقال موسى: حان الوقت لنكون صادقين، متسائلاً هل يمكن لهذه الشراكة أن تنجح من دون سلام عادل في الشرق الأوسط ومن دون تحرير العراق من الفوضى والدمار.

من جانبه وصف وزير الخارجية الأمريكي كولن باول المنتدى بأنه لقاء تاريخي تكلل بالنجاح.

وقال في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره المغربي محمد بن عيسى في ختام المنتدى أن المشاركين اتفقوا على أن تأتي الإصلاحات من داخل البلدان.

من جانبه أعلن الوزير المغربي أن منتدى المستقبل سيعقد مرة ثانية عام ٢٠٠٥م وقد عرضت البحرين استضافته. .

خبراء مصريون وبريطانيون في غزة لضبط الأمن

واشنطن لا تستعجل التسوية وترفض ربطها بالاصلاح

■،، القدس المحتلة/ غزة/ وكالات/..

أبدت واشنطن عدم استعجالها التوصل إلى تسوية في الشرق الاوسط، واشترطت تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها خطة خارطة الطريق ورفضت الربط بين حل الصراع في العراق وفلسطين وتحقيق الاصلاح في المنطقة، الامر الذي قوبل بتحفظ فرنسي، في وقت كشفت مصادرمطلعة وجود خبراء امن مصريين وبريطانيين في غزة لتوحيد الاجهزة الامنية الفلسطينية.أكدت اسرائيل انها ستطلق سراح اسرى فلسطينيين في اطار صفقة الجاسوس عزام عزام التي ابرمتها مع القاهرة اخيرا، فيما نفت السلطات المصرية ان يكون الرئيس حسني مبارك روج للتطبيع مع الدولة العبرية، خلال جولته الخليجية الاخيرة.

وقال كولن باول وزير الخارجية الامريكي في مؤتمر صحافي عقب انتهاء اعمال منتدى المستقبل في الرباط امس ان خطوات الاصلاح في المنطقة لا تستطيع انتظار نجاح جهود اقرار السلام، في رفض مبطن لمطالبات الدول العربية بحل الصراع في فلسطين والعراق كمدخل لهذه الاصلاحات. ودعا باول في كلمته لدى افتتاح المنتدى إلى القضاء على اسباب اليأس والاحباط في المنطقة موضحاً ان ذلك مهم للقضاء على من وصفهم بالارهابيين والمجرمين.

فيما دافعت فرنسا عن الشراكة «الفريدة والقديمة» بين الاوروبيين والعرب خلال «منتدى المستقبل» الاول الهادف الى تشجيع الاصلاحات في الشرق الاوسط التي تدعو اليها الولايات المتحدة. فقد شدد وزير الخارجية الفرنسي ميشال بارنييه في ختام المؤتمر على ضرورة ان «تترافق الاصلاحات مع مشاركة اكبر في تسوية النزاعات التي تمزق المنطقة» ولا سيما النزاع الاسرائيلي الفلسطيني.

وقال بارنييه «نحن هنا نشارك ولكن بشكل يقظ» مذكرا بـ«الالتزام الفريد والقديم للاتحاد الاوروبي منذ عشر سنوات تجاه دول البحر المتوسط من خلال عملية برشلونة» اطار الشراكة الاوروبية المتوسطية التي اطلقت في اسبانيا عام ١٩٩٥.واضاف «انه بعد اساسي للتحرك الخارجي للاتحاد الاوروبي يجب الابقاء عليه».

واوضح بارنييه ان «برشلونة هي اداتنا الرئيسية» للتعاون مع العالم العربي مبديا رفضه لان تحل المبادرة الامريكية «محل ما بدأه الاوروبيون».

ودعم بارنييه رفض القادة العرب أن تفرض عليهم واشنطن الاصلاحات، مشددا على ان «الاصلاحات يجب تنبع من الداخل» وان لا تكون «نموذجا» يفرض من الخارج. وقال بارنييه «كثيرون جدا منا لديهم انطباع بأن عام ٢٠٠٥ يمكن ان يكون عام السلام اذا عمل الامريكيون والاوروبيون والعرب معا .. ان مسئوليتنا هي اعادة هذه العملية الى مسارها انطلاقا من خريطة الطريق».

واضاف «بالنسبة لنا نحن الفرنسيين والاوروبيين سيكون ذلك اولوية عملنا في الاسابيع والاشهر» المقبلة.

وفي مؤتمر صحافي آخر أمس في هولندا عقب محادثات مع قادة الاتحاد الاوروبي قال باول انه لا يمكن التسرع في التوصل إلى اتفاق سلام وخارطة الطريق هي السبيل وانها مفصلة تماما في ما يتعلق بالالتزامات والمسئوليات التي تقع على عاتق الجانبين.

وقال: «واجهنا الكثير من البدايات الزائفة فيما يتعلق بعملية السلام هذه على مدى السنوات واعتقد انه من المهم بالنسبة لنا ان ننتظر الى حين اجراء انتخابات جيدة في التاسع من يناير ونأمل ان تسفر عن انتخاب رئيس فلسطيني مفوض من قبل الشعب الفلسطيني».

واضاف: ولندع بعد ذلك الرئيس يشكل حكومة تؤدي مهامها وقادرة على السيطرة. ولدينا مسألة فك الارتباط الاسرائيلية من غزة واربع مستوطنات في الضفة الغربية لنصل الى خارطة الطريق.

وقال: واذا سارت الامور على نحو هادىء واذا نفذ الجانبان التعهدات التي قطعاها الآن بشأن اجراء انتخابات ناجحة ثم بالتحرك قدما سنكون حينئذ على طريق ربما يؤدي الى الهدف الذي نسعى اليه جميعا وهو اقامة دولة فلسطينية.

ورحب باول باقتراح بريطاني لعقد مؤتمر للسلام في لندن اوائل العام المقبل لكنه قال ان تنفيذ خارطة الطريق يظل الاولوية.

وقال: لا اشعر انه من المفترض ان تكون مفاوضات وضع نهائي. ويعارض اريل شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي منذ فترة طويلة فكرة عقد قمة للسلام خشية ان تضع ضغوطا على الدولة اليهودية من اجل تقديم تنازلات للفلسطينيين،لكن مسئولا اسرائيليا كبيرا قال ان شارون سيكون مستعدا للنظر في عقد مثل هذا الاجتماع اذا نجح المرشح الذي تفضله اسرائيل وواشنطن ابو مازن في الفوز بانتخابات الرئاسة المقبلة واذا تم تلبية شروط اخرى اساسية.

في هذه الاثناء قالت مصادر في غزة ان مجموعة من خبراء الامن المصريين والبريطانيين وصلوا الى مدينة غزة اخيرا وانه تجرى الان الاستعدادات اللازمة لتولى زمام الامور والاوضاع الامنية حسب خطط موضوعة بهذا الصدد.

ووفقا للمصادر فان الخبراء عددهم ٧٠ وتم توفير المسكن الملائم لهم على شاطىء بحر المدينة وسط اجراءات امنية سرية ومشددة، وستعمل هذه المجموعة على توحيد الاجهزة الامنية الفلسطينية وضبط الامن عبر غرفة عمليات امنية مشتركة مع الاجهزة الامنية الفلسطينية.

وفي موازاة ذلك قالت مصادر عسكرية إسرائيلية امس إنه من المنتظر ان تفرج إسرائيل قريبا عن بضع عشرات من السجناء الفلسطينيين كبادرة حسن نية تجاه مصر.

وقالت إن عملية الافراج تاتي ضمن الصفقة التي نفذ جزء منها الاسبوع الماضي بين مصر وإسرائيل بالافراج عن الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام من السجن المصري مقابل إفراج إسرائيل عن ستة طلاب مصريين.

واضافت المصادر أن مسئولين سياسيين سيبدأون إجراء مناقشات مع جهات مسئولة عن الامن الداخلي في مطلع الاسبوع المقبل لوضع قائمة باسماء الفلسطينيين الذين سيفرج عنهم.

واضافت أن «القائمة ستبلور وفقا للمعايير التي حددتها الحكومة الاسرائيلية قبل بضعة اشهر وانه تم إبلاغ مصر بالافراج المنتظر عن الاسرى الفلسطينيين»،وقالت مصادر دبلوماسية مصرية في غزة إن عدد الفلسطينيين الذين سيفرج عنهم لن يقل عن ١٢٠ فلسطينيا.

ونفى السفير ماجد عبد الفتاح الناطق باسم الرئاسة المصرية في مؤتمر صحفي امس ما تناولته وسائل الاعلام الاسرائيلية كصحيفتي «يديعوت احرونوت» و«هآرتس» من أن مبارك ذهب إلى الكويت لاقناعها بالدخول في سلام مع إسرائيل ومن اجل طرح مبادرة جديدة تقود إلى سلام مع إسرائيل. وقال «إن ذلك عار تماما عن الصحة». وأكد أنه لا يوجد وعد بعودة سفير مصر إلى تل أبيب غير انه أوضح انه من الطبيعي أن يكون لمصر سفيرلدى إسرائيل يساهم ويساعد في تنفيذ ودفع عملية السلام.

وردا على سؤال حول رأيه في مدى جدية شارون في تعهداته إزاء عملية السلام قال إن مصر تاخذ التعهدات التي تقدمها إسرائيل مأخذ الجد إلى أن يثبت عكس ذلك.

وأشار إلى أن هناك تعهدات إسرائيلية لمصر بدفع عملية السلام والدخول في تنفيذ خريطة الطريق وتنفيذ الخطوات المتتالية التي تقود إلى «إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ونتطلع إلى تنفيذ ذلك غير اننا نحكم على الافعال ولا نحكم على تصرفات الاشخاص وإنما تصرفات الحكومات».

وعلي صعيد الانتخابات الفلسطينية صرح المسئول التنفيذى فى لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عمار دويك بأن طليعة المراقبين الدوليين وصلت الى الاراضى الفلسطينية لمتابعة الانتخابات الفلسطينية والتحضير لاستقبال المراقبين الدوليين.

وأشار الى أن أربعين مراقبا دوليا سيصلون الى الاراضى الفلسطينية خلال الأسبوع الجارى وسيتم توزيعهم على الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيرتفع عدد المراقبين مع اقتراب موعد الانتخابات.

وأوضح أن مئة وسبعين مراقبا سيتم إرسالهم من قبل الاتحاد الاوروبى إضافة الى أربعين برلمانيا أوروبيا ووزراء سابقين من دول الاتحاد يرأسهم رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق ميشيل روكار الذى زار رام الله الأسبوع الماضى. وقال روكار انه من غير الممكن إجراء الانتخابات الفلسطينية فى ظل الظروف الحالية فى الاراضى الفلسطينية بسبب ممارسات الاحتلال الاسرائيلى.

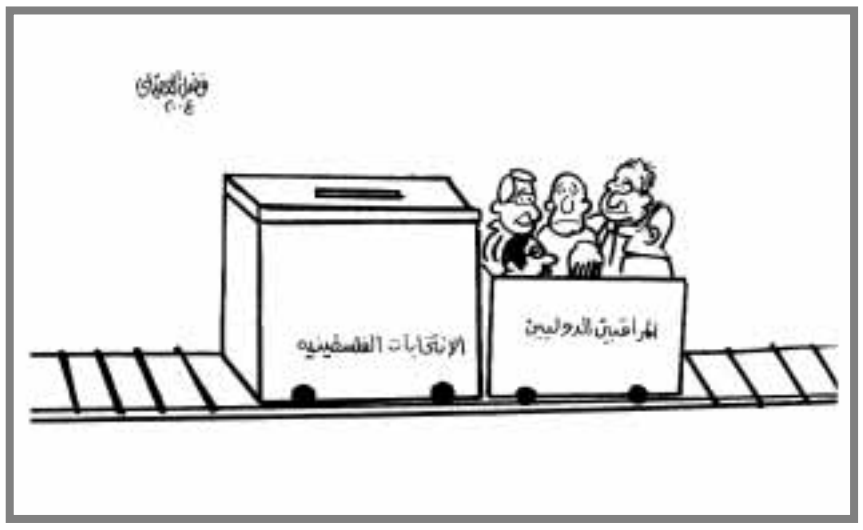

أمين عام الرئاسة الفلسطينية يترك منصبه والسلطة تنفي وجود أموال خفيه لـ« عرفات »

■.. غزة/القدس/وكالات الأنباء..

قرر أمين عام الرئاسة الفلسطينية الطيب عبدالرحيم الاستقالة والتفرغ لحملة ابومازن الرئاسية وأفاد مصدر فلسطيني مسؤول أمس ان أمين عام الرئاسة الفلسطينية قرر الاستقالة من منصبه للتفرغ لتولي رئاسة الحملة الانتخابية لمرشح حركة فتح محمود عباس ابومازن.

وقال المصدر نفسه لوكالة فرانس برس ان عبدالرحيم قرر الاستقالة من منصبه التزاما بالقانون الانتخابي الفلسطيني لكي يتولى رئاسة الحملة الانتخابية لمرشح حركة فتح ابو مازن.

وأشار الى ان الاستقالة ستكون نافذة اعتباراً من الرابع والعشرين من الشهر الحالي أي قبل يوم واحد من بدء الحملة الانتخابية رسمياً لاختيار خلف للرئيس الراحل ياسر عرفات على رأس السلطة الفلسطينية.

الى ذلك نفى سلام فياض وزير المالية الفلسطيني أمس السبت وجود اموال للرئيس الفلسطيني في اماكن متفرقة لم يعلن عنها الا بعد رحيله.

وقال فياض لرويترز ان ما ينشر من تقارير صحفية حول وجود اموال للرئيس الراحل ياسر عرفات مبعثرة هنا وهناك غير صحيح خاصة بعد ان تم تجميع استثمارات السلطة الفلسطينية وعملياتها التجارية من خلال صندوق الاستثمار الفلسطيني بعد البدء بعملية الاصلاح المالي في عام ٢٠٠٢م وقال فياض إن صندوق الاستثمار الفلسطيني كان قد تاسس بمرسوم رئاسي من عرفات في اغسطس ٢٠٠٢ ضمن خطة الاصلاح التي بدأت وانتهت في حياة عرفات.

واضاف ان التقرير السنوي الاول لجميع الانشطة التجارية والاستثمارات الموجودة في فلسطين وفي مختلف البلدان العربية قد نشر وان هناك شفافية كاملة في نشر وتوزيع كافة المعلومات المتعلقة بأموال ونشاطات السلطة الفلسطينية المالية.

وفي الاسبوع الماضي وعدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات قدرها ٢٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بكثرة الاقاويل حول اموال عرفات بعد رحيله قال فياض " كل شيء منشور والجميع يستطيع الحصول على المعلومات التي نشرت على موقع الوزارة الالكتروني (على شبكة الانترنت). كافة الجهود في مجال الاصلاح بدأت وانتهت بالكامل في حياة الرئيس الراحل ياسر عرفات وعملية الاصلاح والتنظيم عملية مستمرة ضمن خطة واضحة المعالم". واضاف " ومنذ ذلك اليوم لم يأت اي شخص باي معلومات لها مصداقية حول وجود اموال غير معروفة هنا أو هناك ومن لديه اي معلومة اخرى فليات ويقول لنا". وتابع أن ايحاء بعض الاطراف الفلسطينية بالكشف عن اموال هنا وهناك بعد رحيل عرفات غير صحيح ويضر بالمصالح الفلسطينية والفئات الاكثر فقرا "لانه يؤثر سلبا على تدفق المساعدات الدولية".

وقال "لقد انجزنا الكثير من الاصلاح المالي رغم الصعوبات في حياة ابو عمار. وتصوير انه بعد وفاته احدهم جاءنا بستمئة مليون دولار غير صحيح". واكد فياض ان الوضع المالي والاقتصادي "صعب للغاية" وانه شرح احتياجات الشعب والاقتصاد الفلسطيني للدول المانحة في اجتماع في اوسلو بالنرويج هذا الاسبوع.

وقال "قدمنا قائمة باحتياجاتنا ووضعت في اطار اصلاحي بالتزام مطلق بان نساعد انفسنا من خلال المزيد من الشفافية وتحسين الادارة وقد نجحنا للآن بكل اهدافنا الاصلاحية. " ورغم اشادة دولية بجدية الاصلاح المالي الفلسطيني تلاشت المساعدات المالية في الربع الاخير من هذا العام مما زاد الوضع خطورة واصبح من الصعب على وزير المالية الحصول على اموال لدفع رواتب عشرات الالاف من موظفي السلطة الفلسطينية.

البرلمان الصومالي يحجب الثقة عن الحكومة الجديدة

■،، نيروبي/ وكالات/..

أقال البرلمان الصومالي في جلسة عقدها أمس في نيروبي بمصادقة اغلبية اعضائه رئيس الوزراء الصومالي محمد جدى وحكومته على مذكرة حجب الثقة وفق ما افاد مراسل وكالة «فرانس برس» في العاصمة الكينية.

وصوت ١٨٤ نائباً على المذكرة وامتنع اربعة عن التصويت في حين لم يعارضها سوى خمسة نواب ولم يحضر الجلسة النواب الآخرون في الجمعية الوطنية التي تضم ٢٧٥ نائباً.

وكان ٩٥ نائباً تقدموا صباح أمس بهذه المذكرة متهمين رئيس الحكومة بتولي منصبه بصورة غير شرعية وبعدم احترام مبدأ الاقتسام العادل للسلطة بين العشائر الخمس الرئيسية في البلاد.

وأوضح النائب زكريا محمود عبدالله أن البرلمان لم يصادق بعد على تولي رئيس الوزراء مهامه بعد أن عينه الرئيس عبدالله يوسف أحمد في الثالث من نوفمبر كما ينص على ذلك ميثاق المرحلة الانتقالية الذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت للبلاد.

ويتواجد مسؤولو الادارة الصومالية كافة في نيروبي العاصمة الكينية نظراً لانعدام الأمن في الصومال.

وأضاف النائب: إن الحكومة علاوة على ذلك لم تحترم الحكومة التي شكلها جدى في الأول من ديسمبر لم تحترم مبدأ التوزيع العادل لمراكز السلطة على العشائر الخمس في البلاد.

وأعلن النائب أمام زملائه في اجتماع البرلمان في مباغاثي احدى ضواحي نيروبي الجنوبية تم انتهاك الميثاق ونحن ندافع عن القانون.

وكانت حكومة جدى أول حكومة تعترف بها اغلبية العشائر التي تتقاسم السيطرة على هذا البلد الواقع في القرن الافريقي منذ سقوط الرئيس محمد سياد برى في ١٩٩١م.

وكان أحد الوزراء واثنان من نواب الوزراء اعلنوا الاربعاء استقالتهم معتبرين أن اعضاء حكومة جدى أكثر مما يجب وانهم لا يمثلون بشكل عادل العشائر الصومالية.

بعد قرار ليبيا التخلي عن الرئاسة :

تونس تقود جهودا لتفعيل هياكل اتحاد المغرب العربي

■ تونس/ اف ب/..

افاد مصدر رسمي امس في تونس ان الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بحث هاتفيا مع العاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس الموريتاني معاوية ولد سيد أحمد الطايع في وضع اتحاد المغرب العربي.

وذكرت وكالة الانباء التونسية الرسمية ان الرئيس التونسي جدد مع محادثيه حرص تونس على دفع هياكل الاتحاد المغاربي وتفعيلها بما يستجيب لمصالح شعوب المنطقة ولتطلعاتها.

وكان بن علي اتصل هاتفيا الخميس بنظيره الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة والزعيم الليبي معمر القذافي وبحث ايضا في وضع اتحاد المغرب العربي.

وتاتي هذه المشاورات اثر قرار ليبيا التخلي عن رئاسة اتحاد المغرب العربي بعد ان اخذت على بعض اعضائه انتهاك ميثاقه.

واعلنت ليبيا في بيان لوزارة الخارجية الليبية تخليها عن رئاسة اتحاد المغرب العربي بسبب ماوصفته بتعثر مسيرة الاتحاد والخروقات الكثيرة من بعض الاعضاء.

وقد تأسس اتحاد المغرب العربي الذي يضم الجزائر وليبيا والمغرب وتونس وموريتانيا في السبع عشر من فبراير ١٩٨٩ في مراكش.

لكن نشاط الاتحاد الذي يهدف الى بناء مغرب عربي موحد على الصعيدين السياسي والاقتصادي مشلول منذ عشر سنوات بسبب خلافات بين اعضائه لاسيما بين الرباط والجزائر بشأن نزاع الصحراء الغربية.

ويفترض ان يعقد الاتحاد قمة لرؤساء الدول مرة في السنة مبدئيا في احدى البلدان الخمسة لكن آخر قمة عقدت في تونس في ١٩٩٤ وارجئت اخرى قمة كانت مقررة في الجزائر في نهاية ٢٠٠٣ الى أجل غير مسمى.